Document:	EB 2022/S12/R.3
Agenda:	3
Date:	26 January 2022
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الاجتماع السابع عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية

Nigel Brett
مدير شعبة سياسات العمليات والنتائج
رقم الهاتف: 2516 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: n.brett@ifad.org

لويس خيمينيس ميكينيس
سكرتير الصندوق
رقم الهاتف: 2254 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.jimenez-mcinnis@ifad.org

نشر الوثائق

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الاستثنائية الثانية عشرة

روما، 4 فبراير/شباط 2022

للعلم

محاضر الاجتماع السابع عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

1- تُلخَّص في هذه الوثيقة المناقشات التي دارت في الاجتماع السابع عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي عُقد افتراضيا في 12 يناير/كانون الثاني 2022.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

2- رحب الرئيس بالمشاركين وأعضاء إدارة الصندوق في الاجتماع.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

3- تضمن جدول الأعمال المؤقت البنود التالية: (1) افتتاح الاجتماع؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) سيناريوهان لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية تخصيص الموارد المقترَضة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق؛ (4) مسائل أخرى.

4- ولم تُقترح بنود للنظر فيها تحت بند مسائل أخرى، واعتمد الأعضاء جدول الأعمال المؤقت بصيغته المقترحة.

البند 3 من جدول الأعمال: سيناريوهان لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية تخصيص الموارد المقترَضة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

5- عُرض سيناريوهان لتنظر فيهما مجموعة العمل: سيناريو الحالة الأساسية والسيناريو الذي اقترحته الإدارة، والذي سعى إلى معالجة القيود التي ووجهت في الحالة الأساسية. واعتُبر الخيار المقدم من الإدارة فعالا في الحد من حدة التغيرات على المستوى القطري في تخصيص الموارد بين التجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق. ووجه الأعضاء الشكر إلى الإدارة على المعلومات المقدمة، وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي بذلتها الإدارة لإيجاد توازن بين الاستدامة المالية ومصالح أفقر البلدان، وتقديم رؤية أوسع للتمويل المقدم من الصندوق، يشمل كلا من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية تخصيص الموارد المقترَضة. واعترافا بأن الوثيقة قدمت آليتي تخصيص الموارد بطريقة شاملة ومتكاملة، أحاط الأعضاء علما بأن توزيع الموارد المجمعة المعروضة فيها لا يزال إرشاديا وسيعتمد على توافر الموارد الأساسية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والطلب الفعلي على الموارد المقترَضة لآلية تخصيص الموارد المقترَضة.

6- وأعرب الأعضاء عن بعض الشواغل إزاء توزيع الموارد الناتج عن الخيار المقدم من الإدارة، ولكنهم أقروا بأن هذا هو ما يمكن تحقيقه في ضوء القيود الهيكلية الناتجة عن انخفاض الموارد الأساسية المتاحة. ولوحظ، على وجه الخصوص، الانخفاض الكبير في الموارد المخصصة لبلدان إطار القدرة على تحمل الديون، على الرغم من الاعتراف بأن دورة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق غير مستدامة ماليا وأنه جرى تخطيط التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بما يتماشى مع السياسات المعتمدة حديثا لضمان الاستدامة المالية للصندوق على المدى الطويل.

7- وعلى وجه التحديد، أعرب بعض الأعضاء عن عدم ارتياحهم بشأن الابتعاد عن النهج الصارم القائم على القواعد والذي شكل الأساس لمنهجيات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية تخصيص الموارد المقترَضة المتفق عليه إلى نهج مخصص. وأوضحت الإدارة أنه عند وضع الخيار المقدم من الإدارة، جرى

ضمان السلامة المنهجية وأن المخاطر المرتبطة به تتعلق بعوامل خارجة عن سيطرة الصندوق، وهي توافر الموارد الأساسية والطلب على الموارد المقترَضة.

8- واتفق الأعضاء والإدارة على ضرورة ضمان أن يحافظ الصندوق على أهميته بالنسبة لأفقر البلدان وتحقيق الاستدامة المالية في نفس الوقت. وأدرك الأعضاء أن هذه هي المرة الأولى التي يجري فيها استخدام آلية مزدوجة لتمويل برنامج القروض والمنح، وأن الأمر يتطلب تحولا في التفكير من موارد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إلى توفير الموارد بشكل عام. وكررت الإدارة التأكيد على أن إدخال آلية تخصيص الموارد المقترَضة لن يستلزم انحراف الصندوق عن مهامه، وأن الصندوق سيخصص، فيما يتعلق بالتزامات التجديد الثاني عشر للموارد ولأول مرة 100 في المائة من موارده الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وأُشيرَ أيضا إلى أنه على الرغم من أنه لن يجري تخصيص الموارد المقترَضة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، فإنها ستخضع لنفس المبادئ والمتطلبات التي تخضع لها الموارد الأساسية من حيث الفعالية الإنمائية، حيث ستخضع المشروعات الممولة من آلية تخصيص الموارد المقترَضة لعمليات التصميم وضمان الجودة المعمول بها في الصندوق.

9- وأكدت الإدارة من جديد أن هدف الصندوق هو الاستمرار في تقديم موارد منح إطار القدرة على تحمل الديون إلى البلدان التي كانت تعاني من مستويات عالية من الديون أو "التي كانت في حالة مديونية حرجة". وسيكون العرض مشروطا بمستوى تجديد الموارد الذي يتحقق وقدرة الصندوق على تقديم المنح ذات الصلة بشكل مستدام.

10- واستفسر الأعضاء عن انخراط الصندوق مع البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا المؤهلة لآلية تخصيص الموارد المقترَضة من أجل تقدير الطلب على الموارد المقترَضة. وأوضحت الإدارة أن الصندوق تواصل في عام 2020 مع 70 بلدا شريكا لاستكشاف اهتمامها الأولي بإمكانية الحصول على الموارد بموجب شروط التمويل الخاصة بآلية تخصيص الموارد المقترَضة. وكان حوالي 60 في المائة من الردود الواردة إيجابية. وفي عام 2021، تواصل الصندوق مع جميع البلدان المؤهلة من خلال خطاب رسمي يطلب فيه التعبير الرسمي عن الطلب. ويدور نقاش منذ ذلك الحين بين أفرقة متكاملة من دائرة العمليات المالية، وشعبة سياسات العمليات والنتائج ومكتب إدارة المخاطر المؤسسية مع البلدان المؤهلة لآلية تخصيص الموارد المقترَضة، وجرى إطلاع البلدان على مبادئ ومعايير آلية تخصيص الموارد المقترَضة. وقد تلقى الصندوق، حتى الآن، ردودا مشجعة، ولكن لوحظ أن الطلب على الموارد المقترَضة لن يُفهم حقا إلا خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ومن شأن ذلك أن يسمح للإدارة بتحسين نهجها وهي تمضي قُدما.

11- وتساءل الأعضاء عن الطريقة التي تعالج بها المؤسسات المالية الدولية الأخرى المشاكل الهيكلية، وما إذا كانت تواجه تحديات مماثلة لتلك التي يواجهها الصندوق. وأوضحت الإدارة أن المؤسسات المالية الدولية الأخرى لديها هياكل تمويل مختلفة حيث إن لديها نوافذ تمويل متعددة بالإضافة إلى التمويل الأساسي التيسيري الموزع من خلال نظمها القائمة على الأداء. وبينما تقر الإدارة بأن خبرة الصندوق محدودة فيما يتعلق بنوافذ التمويل المتعددة حيث لم تُطبق آلية تخصيص الموارد المقترَضة إلا مؤخرا، فقد أعربت عن استعدادها للانخراط مع المؤسسات الشريكة لها والتعلّم من تجاربها.

12- وبناء على طلب أحد الأعضاء، قدمت الإدارة أيضا مزيدا من المعلومات عن متوسط التصنيف الائتماني BB لحافظة آلية تخصيص الموارد المقترَضة. وأُشير إلى أن التصنيف الائتماني للصندوق يعتمد على مقدار رأس المال والدعم من الدول الأعضاء والجودة الائتمانية للحافظة الإجمالية (كل من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية تخصيص الموارد المقترَضة). وأكدت الإدارة أنه كان هناك اتجاه هبوطي في الجودة الائتمانية لحافظة الصندوق الإجمالية في السنوات الأخيرة بسبب العديد من التخفيضات في التصنيف الائتماني للبلدان المتلقية. ولذلك، يمثل الحفاظ على تصنيف ائتماني لحافظة آلية تخصيص الموارد المقترَضة قدره BB أمرا أساسيا للتعويض عن حافظة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الأكثر خطورة، وينطبق الشيء

نفسه على بقاء متوسط التصنيف الائتماني عند مستوى السنوات الماضية وتوافقه مع توقعات وكالات التصنيف والمستثمرين.

13- واتفق الأعضاء والإدارة على الحاجة إلى مزيد من التحليل في الأعمال التحضيرية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، على أساس التعلّم المستمد من تطبيق نافذتي الموارد هاتين في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، من أجل ضمان اتباع نهج منظم للتمويل قائم على القواعد، يوازن بين التمويل الكبير لأفقر البلدان والحاجة إلى الحفاظ على الاستدامة المالية.

14- وردا على أسئلة الأعضاء، أوضحت الإدارة كيف يعمل احتياطي نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بموجب الخيار المقدم من الإدارة. وسيجري إنشاء الاحتياطي نتيجة وضع حد أقصى لمخصصات البلدان في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بناء على تقدير للقدرة الاستيعابية. وسيوضع بعد ذلك هذا الاحتياطي جانبا ويستخدم لتقليل الانخفاض في الموارد بين التجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

15- واستفسر أحد الأعضاء عن عدد من بلدان إطار القدرة على تحمل الديون التي تشهد زيادة في العرض المالي في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وفقا للسيناريو الذي اقترحته الإدارة. وأوضحت الإدارة أن ذلك يرجع إلى تحديد حد أقصى لمخصصات أفغانستان، وهي بلد من بلدان إطار القدرة على تحمل الديون، وإعادة توزيع المبلغ الناتج عن ذلك على بلدان إطار القدرة على تحمل الديون المتبقية من خلال صيغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

16- وردا على سؤال من أحد المراقبين، كررت الإدارة التزامها بتحقيق هدف التمويل المشترك الطموح للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، من خلال التعاون مع شركاء محليين ودوليين مثل البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومرفق البيئة العالمية والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي والشركاء الإنمائيين الثنائيين الآخرين.

17- وسأل أحد المراقبين أيضا عما إذا كانت الإدارة قد أخذت في الاعتبار، عند وضع السيناريوهين المقترحين، أثر ارتفاع التضخم. وأكدت الإدارة أنه جرى النظر في هذا الأمر، وأنه جرى تصور آلية لمواصلة دعم البلدان التي تواجه زيادة محتملة في ديونها.

18- وجرى التوصل إلى توافق في الآراء على ضرورة عرض الخيار الذي اقترحته الإدارة للموافقة عليه في جلسة استثنائية للمجلس التنفيذي تُعقد يوم الجمعة 4 فبراير/شباط 2022. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم لشفافية ووضوح التحليل الذي قدمته الإدارة، وسلامة المنهجية، والمناقشة الصريحة للقيود الهيكلية وأثرها على توافر الموارد.

البند 4 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

19- أبلغ السكرتير مجموعة العمل بأن الدعوات لحضور الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي المقرر عقدها في 4 فبراير/شباط ستصدر قريبا.

20- ولم تُطرح أي بنود أخرى في إطار بند مسائل أخرى، واختُتم الاجتماع.